BBC
CNN
REUTERS
FRANCE 24
رصد مراكز الدراسات والمواقع
التحليلية للنخب العالمية البارزة

العنوان

الصفحه	العنوان
٣	الملخص التنفيذي
٤	١. استمرار الاعتماد الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ودول الخليج بعد الحرب مع إيران / Foreign Affairs
٥	٢. التهديد النفطي الجديد لإيران وتداعياته على الاقتصاد العالمي / Foreign Affairs
٦	٣. تعمّق مخاوف دول الخليج من تداعيات وقف إطلاق النار مع إيران / WSJ
٧	٤. التحول في الاستراتيجية الإعلامية الإيرانية في الحرب المعلوماتية ضد الغرب / WSJ
٨	٦. تراجع التفوق الأمريكي في مجال الغواصات ضمن المنافسة البحرية مع الصين / Economist
٩	٦. قد تعزز الحرب غير المكتملة في إيران موقف شي جين بينغ في المفاوضات مع ترامب / cnn
١٠	٧. الانقسام داخل السلطة الإيرانية بشأن التفاوض أو مواصلة الحرب / Economist
١١	٨. تصاعد التوتر في مضيق هرمز والأزمة السياسية في بريطانيا / RT
١٢	٩. نشر وثائق سرية للبنتاغون بشأن الأجسام الطائرة المجهولة وتصاعد الضغوط الشعبية من أجل الشفافية / The Guardian
١٣	١٠. تمركز حاملة الطائرات الفرنسية قرب مضيق هرمز ومساعي أوروبا لإدارة أزمة الطاقة والأمن البحري / Le Monde
١٤	١١. رویکرد عمل‌گرایانه چین در جنگ ایران و تلاش پکن برای تقویت تاب‌آوری اقتصادی و ژئوپولیتیکی / IISS
١٥	١٢. المقاربة البراغماتية للصين في الحرب الإيرانية ومساعي بكين لتعزيز المرونة الاقتصادية والجيوسياسية / IISS
١٧	١٣. الدور المحوري لـ(آية الله) مجتبى خامنه‌ای في الاستراتيجية الحربية الإيرانية؛ غموض بشأن موقعه ..... / Haaretz
١٩	١٤. عجز الجيش الإسرائيلي عن مواجهة الطائرات المسيّرة الليفية التابعة لـحزب الله والفجوة بين التحذيرات...../ Haaretz
٢٠	ملخص وتحليل الخبير

الملخص التنفيذي

تشير التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، ولا سيما الحرب بين إيران وإسرائيل، إلى دخول المنطقة مرحلة جديدة من إعادة التشكل الجيوسياسي والأمني؛ وهي مرحلة شهدت تآكل أنماط الردع التقليدية والتحالفات الإقليمية، لتحل محلها بنية سائلة ومتعددة الطبقات قائمة على الحرب الهجينة. ويُظهر تقييم روايات مراكز الدراسات ووسائل الإعلام التحليلية الغربية والإسرائيلية والإقليمية أن النتيجة الأهم للحرب لم تكن هزيمة حاسمة لإيران، ولا ترسيخاً كاملاً لردع إسرائيل والولايات المتحدة، بل تشكّل وضعية «غير مستقرة ولكن قابلة للإدارة».على المستوى الداخلي الإيراني، تمكّنت الجمهورية الإسلامية، رغم الأضرار العسكرية والاقتصادية والسياسية الواسعة، من الحفاظ على تماسكها البنيوي. وتشير التحليلات إلى أن طهران دخلت مرحلة جديدة من الحوكمة، سيكون فيها للحرس الثوري والمؤسسات الأمنية دور أكثر مركزية في عملية صنع القرار. وفي الوقت ذاته، لا تزال المشكلات الاقتصادية، وأزمة الشرعية، وحالة السخط الاجتماعي قائمة، غير أن الحرب نجحت إلى حدّ ما في تعزيز المشاعر القومية والتماسك الأمني للنظام.وفي المجال الاستراتيجي، استطاعت إيران تثبيت أداتين رئيسيتين للضغط: الأولى، القدرات الصاروخية والطائرات المسيّرة؛ والثانية، السيطرة على مضيق هرمز وإمكانية تعطيل الملاحة فيه. وتؤكد نسبة كبيرة من التحليلات الدولية أن طهران استخدمت هرمز بوصفه أداة جيوسياسية عالمية، ونقلت كلفة الصراع إلى الاقتصاد الدولي. ويُظهر ذلك أن الردع الإيراني لم يعد قائماً حصراً على القوى الوكيلة، بل أصبح مرتكزاً على مزيج من القوة الصاروخية، والاضطراب البحري، والحرب غير المتكافئة.في المقابل، كشفت الحرب الأخيرة أيضاً حدود القوة الأمريكية والإسرائيلية. فواشنطن، رغم احتفاظها بقدرتها على التدخل وممارسة الضغط العسكري، لم تعد قادرة على فرض نظامها المفضل بصورة كاملة على المنطقة. وقد أدى ذلك إلى تصاعد شكوك دول الخليج العربية بشأن موثوقية المظلة الأمنية الأمريكية. وتتجه الحكومات العربية حالياً نحو استراتيجية «تنويع الشراكات الأمنية»، وهي استراتيجية تشمل التعاون المتزامن مع الولايات المتحدة والصين وروسيا، وحتى الحفاظ على قنوات التواصل مع إيران.وعلى مستوى التكنولوجيا والأمن العسكري، أظهرت الحرب أن الطائرات المسيّرة، والأنظمة منخفضة الكلفة، والتقنيات غير المتكافئة، باتت تشكّل التحدي الرئيسي أمام الجيوش التقليدية. كما أن العجز النسبي لإسرائيل عن التصدي السريع للطائرات المسيّرة الليفية التابعة لحزب الله يعكس فجوة بين التفوق التكنولوجي والجاهزية العملياتية. ويرى محللون دفاعيون أن المنطقة تتجه نحو نموذج «الحرب الشبكية»، وهو نموذج ستؤدي فيه الطائرات المسيّرة، والحرب السيبرانية، والعمليات الإدراكية، وتعطيل البنى التحتية، دوراً حاسماً. كما تبنّت الصين مقاربة براغماتية وحذرة، إذ يتمثل هدف بكين الرئيسي في الحفاظ على أمن الطاقة، وتعزيز القدرة الاقتصادية على الصمود، والاستفادة من تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة، لا الانخراط المباشر في إدارة الأزمة.وفي المجمل، تتمثل الرواية السائدة في الأوساط التحليلية الدولية في أن الشرق الأوسط دخل مرحلة من التنافس الاستنزافي طويل الأمد، لا يملك فيها أي طرف القدرة على إقصاء منافسه بشكل كامل. ونتيجة لذلك، يتشكل نظام رمادي وغير مستقر، تتواصل فيه الحرب، والتفاوض، والردع، وإدارة الأزمات بصورة متزامنة ومتشابكة.

Foreign Affairs

استمرار الاعتماد الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ودول الخليج بعد الحرب مع إيران

أدخلت الحرب الأخيرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران النظام الأمني والاقتصادي في الخليج إلى مرحلة حرجة. فقد أظهرت الهجمات الصاروخية والطائرات المسيّرة الإيرانية على البنى التحتية الحيوية لدول الخليج العربية، بما في ذلك القواعد العسكرية، والمطارات، والمصافي، ومراكز البيانات، مدى هشاشة أمن المنطقة. كما أن الإغلاق العملي لمضيق هرمز من قبل إيران تسبب في اضطرابات واسعة في صادرات النفط والغاز والتجارة العالمية، وأعاد كشف مدى اعتماد الاقتصاد الدولي على استقرار هذه المنطقة.وفي ظل هذه الظروف، بدأت شريحة من النخب السياسية والأمنية في دول الخليج بالتشكيك في موثوقية الولايات المتحدة. ويرى هؤلاء أن الضمانات الأمنية التي قدمتها واشنطن لم تنجح في منع الهجمات الإيرانية، بل دفعت المنطقة نحو حرب استنزاف طويلة. ومع ذلك، وعلى الرغم من حالة الاستياء الواسعة من أداء الولايات المتحدة، فإن الدول العربية لا تزال تفتقر إلى بديل حقيقي وموثوق للشراكة الاستراتيجية مع واشنطن. وخلال العقد الماضي، سعت دول الخليج إلى تقليص اعتمادها الأحادي على النفط، من خلال تطوير التكنولوجيا، والسياحة، والاستثمارات الأجنبية، والصناعات الحديثة، بهدف بناء نموذج جديد للتنمية. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف استقراراً إقليمياً وأمناً للممرات التجارية. وقد أظهرت الحرب الأخيرة أن أي حالة من عدم الاستقرار يمكن أن تضعف ثقة المستثمرين الدوليين وتعرقل مسار التنمية الاقتصادية، وهي مسألة سيكون إصلاحها أكثر صعوبة من إعادة ترميم الأضرار المادية. وفي مواجهة هذه الأزمة، تبدو خيارات دول الخليج محدودة ومكلفة. فالانخراط بصورة أكبر في المواجهة العسكرية مع إيران قد يعرّضها لهجمات أشد، ويهدد مشاريعها التنموية الداخلية. كما أن إنشاء تحالف أمني عربي مستقل يواجه عقبات جدية ناجمة عن الخلافات السياسية الداخلية، ولا سيما تصاعد التنافس بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. إضافة إلى ذلك، لا تمتلك دول المنطقة تصوراً موحداً لطبيعة التهديد الإيراني؛ فعلى سبيل المثال، تعرضت الإمارات لأكبر قدر من الأضرار المباشرة نتيجة الهجمات الإيرانية، في حين لا تزال سلطنة عمان، بحكم موقعها الجغرافي ودورها الوسيط، تميل إلى الحلول الدبلوماسية. أما الخيار الآخر، فيتمثل في السعي إلى اتفاق مباشر مع إيران وخفض التوتر معها. ورغم أن بعض الحكومات العربية قد تميل إلى هذا المسار حمايةً لاقتصاداتها، فإن الهجمات الإيرانية الأخيرة خلقت مناخاً عميقاً من انعدام الثقة، كما أن قبول مطالب طهران المتعلقة بضمان المرور الآمن للسفن عبر مضيق هرمز سيكون صعباً من الناحيتين السياسية والاستراتيجية. وعلى الصعيد الدولي، ورغم توسع العلاقات الاقتصادية لدول الخليج مع الصين وروسيا والهند وبعض القوى الأوروبية، فإن أياً من هذه الأطراف لا يمتلك القدرة أو الرغبة اللازمة للقيام بالدور الأمني الذي تؤديه الولايات المتحدة. فروسيا منشغلة بالحرب في أوكرانيا، بينما تتجنب الصين، رغم نفوذها الاقتصادي في إيران، تحمل مسؤوليات أمنية مباشرة في المنطقة. ونتيجة لذلك، لا تزال دول الخليج تعتمد على الولايات المتحدة في مجالات أنظمة الدفاع، والاستخبارات، والتقنيات المتقدمة، والردع العسكري.ورغم الكلفة الباهظة للحرب، فإن هذه الأزمة قد تشكل فرصة لإعادة تعريف العلاقات بين الولايات المتحدة ودول الخليج. وتتمثل الأولوية الأهم في إعادة فتح مضيق هرمز وضمان أمنه، لأن استمرار الاضطرابات في هذا الممر لا يهدد اقتصاد المنطقة فحسب، بل يهدد أيضاً الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأمريكي. ويمكن لواشنطن، من خلال تشكيل تحالف بحري دولي والتعاون الوثيق مع الحكومات العربية، أن تعيد تأمين هذا الممر الاستراتيجي. كما أبرزت الحرب الأخيرة أهمية تطوير جيل جديد من أنظمة الدفاع الصاروخي وتقنيات مواجهة الطائرات المسيّرة. وقد أصبحت دول الخليج اليوم من أكثر الأطراف خبرة في العالم في مواجهة التقنيات العسكرية الإيرانية، ويمكن للولايات المتحدة الاستفادة من هذه الخبرة لتطوير تعاون دفاعي مشترك، وإنتاج تكنولوجي، واستثمارات صناعية. وإلى جانب التعاون الأمني، تكتسب إعادة بناء الشراكة الاقتصادية أهمية حيوية. إذ يمكن للمشاريع المشتركة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والطاقة، والبنية التحتية، ومراكز البيانات، والتقنيات الحديثة، أن تشكل محوراً جديداً للتعاون بين الجانبين. فما تزال دول الخليج تمتلك الموارد المالية والطاقة والأراضي اللازمة لتطوير الصناعات المتقدمة، في حين تتمتع الشركات الأمريكية بتفوق واضح في مجالي التكنولوجيا والابتكار.وفي النهاية، أظهرت الحرب أن القوة العسكرية وحدها لا تكفي لتحقيق الاستقرار الاستراتيجي. وسوف يعتمد مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة ودول الخليج على قدرة الطرفين على الجمع بين الأمن، والتنمية الاقتصادية، والتعاون التكنولوجي. وعلى الرغم من حالة انعدام الثقة التي خلفتها الحرب، فإنه لا توجد حتى الآن مؤشرات على تشكل نظام «ما بعد أمريكي» في الشرق الأوسط، وما يزال الاعتماد الاستراتيجي المتبادل بين واشنطن ودول الخليج قائماً.

https://www.foreignaffairs.com/united-states/america-and-gulf-still-

Foreign Affairs

التهديد النفطي الجديد لإيران وتداعياته على الاقتصاد العالمي

على الرغم من التوصل إلى وقف إطلاق نار هش بين إيران والولايات المتحدة، فإن الأزمة الاقتصادية الناجمة عن إغلاق مضيق هرمز ما تزال مستمرة. وقد أدى هذا الإغلاق إلى توقف نقل نحو ٢٠ بالمئة من النفط والغاز الطبيعي المسال في العالم، إضافة إلى سلع استراتيجية مثل الألمنيوم، والهيليوم، واليوريا. كما أن الهجمات الصاروخية والطائرات المسيّرة الإيرانية أفشلت الجهود الأمريكية لإعادة فتح ممرات الملاحة، ولم تتمكن سوى أعداد محدودة من السفن من العبور.وقد بدأت

التداعيات الاقتصادية لهذه الأزمة بالظهور سريعاً، بما في ذلك نقص الوقود في شرق آسيا وأستراليا، والارتفاع الحاد في أسعار وقود الطائرات، وتصاعد معدلات التضخم العالمية، وتراجع الطلب على النفط. وفي الولايات المتحدة أيضاً، تجاوز سعر البنزين أربعة دولارات للغالون الواحد، مع احتمالات بارتفاعه أكثر. واستمرار هذا الوضع قد يؤدي إلى ركود اقتصادي وتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي. وقد جرى تشبيه قدرة إيران على إغلاق مضيق هرمز بـ«سلاح النفط» الذي استخدمته الدول العربية في سبعينيات القرن الماضي، إلا أن الظروف الحالية تُعد أكثر تعقيداً واستدامة. فقد أظهرت إيران أنها قادرة، حتى في مواجهة ضغوط عسكرية واسعة، على تعطيل حركة الملاحة البحرية في هذا الممر الحيوي. ويعكس ذلك أن تهديد إغلاق المضيق بات جزءاً دائماً من معادلات أمن الطاقة العالمي. وخلافاً لأزمة النفط في سبعينيات القرن الماضي، التي جرى احتواؤها عبر زيادة الإنتاج من دول أخرى والتوصل إلى تسويات سياسية، فإن إيران عملت خلال العقود الماضية على تطوير البنى التحتية والأدوات اللازمة للسيطرة على المضيق، بما في ذلك الألغام البحرية، والصواريخ المضادة للسفن، والطائرات المسيّرة، وأسطول الزوارق السريعة. وقد جعلت هذه القدرات مجتمعة إيران قادرة على تعطيل حركة السفن بكلفة محدودة نسبياً، مع رفع مستوى المخاطر التجارية في المنطقة بصورة كبيرة. ويؤكد هذا التحليل أنه حتى لو أُعيد فتح مضيق هرمز على المدى القصير، فإن الثقة السابقة بأمن هذا المسار لن تعود كما كانت. فأصبحت إيران اليوم قادرة على إعادة طرح تهديد إغلاق المضيق كلما تصاعدت التوترات. ونتيجة لذلك، دخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة لم يعد فيها أمن الطاقة مضموناً فقط عبر الوجود العسكري الأمريكي. ولمواجهة هذا الوضع، ستضطر الولايات المتحدة وشركاؤها الدوليون إلى تبني استراتيجيات جديدة طويلة الأمد. ومن أبرز هذه الحلول تطوير خطوط الأنابيب ومسارات النقل البديلة في دول الخليج. فالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تنقلان بالفعل جزءاً من صادراتهما النفطية عبر مسارات خارج مضيق هرمز، إلا أن دولاً أخرى مثل العراق والكويت والبحرين ما تزال تعتمد بدرجة كبيرة على هذا الممر. ويمكن لتوسيع شبكات السكك الحديدية، والطرق البرية، وخطوط الأنابيب أن يخفف من هشاشة المنطقة. كما يقترح المقال أن تدعم الولايات المتحدة إنشاء هذه المسارات البديلة من خلال تقديم القروض، والاعتمادات المالية، والاستثمار في مشاريع البنية التحتية. وإلى جانب تقليص النفوذ الجيوسياسي الإيراني، يمكن لهذه الإجراءات أن تعزز التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة، وأوروبا، والصين، والهند، ودول الخليج. وعلى المستوى الداخلي، ينبغي للولايات المتحدة زيادة احتياطياتها الاستراتيجية من النفط والمنتجات الوقودية، وتطوير البنى التحتية لنقل الطاقة، وتقليص اعتماد مختلف مناطق البلاد على واردات نفط الشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك، جرى تقديم تطوير مصادر الطاقة المتجددة، والسيارات الكهربائية، وسياسات تنويع مصادر الطاقة بوصفها الحلول الأكثر فاعلية على المدى الطويل للحد من التعرض للصدمات النفطية.وفي المجمل، أظهرت أزمة مضيق هرمز أن أمن الطاقة العالمي دخل مرحلة جديدة عالية المخاطر؛ مرحلة تمكنت فيها إيران من توظيف موقعها الجيوسياسي بوصفه أداة فعالة لممارسة الضغط الاقتصادي والسياسي على العالم.

https://www.foreignaffairs.com/iran/irans-new-oil-weaponstranded-ships-

WSJ

تعمّق مخاوف دول الخليج من تداعيات وقف إطلاق النار مع إيران

أثار رد الفعل الأمريكي المحدود تجاه الهجمات الإيرانية الأخيرة قلق الدول العربية الخليجية بشأن مستقبل وقف إطلاق النار. وتخشى هذه الدول من أن يتركز أي اتفاق لإنهاء الحرب حصراً على البرنامج النووي الإيراني، فيما تبقى التهديدات الرئيسية لأمنها، والمتمثلة في القدرات الصاروخية التقليدية وشبكة القوى الحليفة لطهران، قائمة دون معالجة. وقد سعت واشنطن إلى احتواء الهجمات الإيرانية على السفن في مضيق هرمز والتقليل من أهميتها، بهدف الحفاظ على وقف إطلاق النار الهش واستمرار المفاوضات. إلا أن هذه الهجمات تُعد، من وجهة نظر الحكومات العربية

في المنطقة، مؤشراً على تراجع قوة الردع الأمريكية. وترى هذه الدول أن الحرب الأخيرة ألحقت أضراراً بأمنها واقتصاداتها، وأظهرت أن وجود القواعد العسكرية الأمريكية على أراضي الخليج لا يشكل بالضرورة مانعاً أمام الهجمات الإيرانية. وظلت دول مجلس التعاون الخليجي لسنوات تحاول تحقيق توازن بين الحفاظ على قنوات التواصل مع طهران وتعميق العلاقات الدفاعية مع واشنطن. غير أنها باتت اليوم تعيد النظر في هذا النهج، بعدما شعرت بأن دورها في القرارات العسكرية الأمريكية محدود، وأن هواجسها الأمنية لا تحظى بالاهتمام الكافي في حسابات واشنطن. وقد اتسمت الهجمات الإيرانية على دول الخليج، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة والكويت، بطابع غير مسبوق. فقد تعرضت الإمارات، بما في ذلك ميناء الفجيرة والبنية التحتية للطاقة فيه، لأكبر قدر من الضغوط. كما استُهدفت الكويت بسبب وجود قواعد أمريكية على أراضيها. أما المملكة العربية السعودية، فقد تعرضت لعدة هجمات، لكنها تمكنت من اعتراض جزء كبير من الصواريخ، ما حدّ من حجم الأضرار. وفي المقابل، بقيت سلطنة عمان بمنأى نسبياً عن الهجمات المباشرة الكبرى، نتيجة دورها الوسيط. وأدى هذا التفاوت في مستوى التعرض للتهديد إلى غياب رؤية موحدة لدى دول الخليج تجاه إيران. ولذلك، ركزت هذه الدول على مصالحها الأمنية الخاصة أكثر من تركيزها على تشكيل جبهة موحدة، وهو ما قد يسهم في تعميق الانقسامات داخل المنطقة. كما أضعفت الحرب الأخيرة مسار تطبيع العلاقات مع إسرائيل. فالحرب في غزة كانت قد جعلت هذا المسار أكثر صعوبة من الناحية السياسية، بينما زادت المواجهة مع إيران من الشكوك بشأن الضمانات الأمنية الأمريكية. ويرى كثير من المسؤولين الخليجيين أن إسرائيل، إلى جانب إيران، تمثل تهديداً جدياً لاستقرار المنطقة، وهم يخشون أن تؤدي السياسات الإسرائيلية إلى جرّهم نحو صراع أوسع. ومع ذلك، واصلت الإمارات والبحرين تعزيز علاقاتهما الأمنية مع إسرائيل، بهدف امتلاك خيارات إضافية في مواجهة التهديدات الإيرانية. وفي المقابل، تؤكد سلطنة عمان على أهمية الدبلوماسية والحفاظ على قنوات الاتصال مع طهران. كما تعمل المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات على تنويع شركائها الأمنيين، من خلال إبداء اهتمام أكبر بدول مثل باكستان، وكوريا الجنوبية، وتركيا، والصين، وروسيا. وفي المجمل، أظهرت الأزمة الأخيرة أن الاعتماد الحصري على الولايات المتحدة لم يعد كافياً لضمان أمن دول الخليج. كما أن إعادة بناء الردع في مواجهة إيران تتطلب مزيجاً من الاحتواء، والتعاون الدفاعي، وتنويع الشركاء الأمنيين، والحفاظ على الانخراط الدبلوماسي مع طهران.

https://www.wsj.com/world/middle-east/iran-us-ceasefire-deal-gulf-

WSJ

التحول في الاستراتيجية الإعلامية الإيرانية في الحرب المعلوماتية ضد الغرب

تمكنت إيران، خلال الأزمة الأخيرة، من تحقيق حضور أكثر تأثيراً في مجال الحرب المعلوماتية والإعلامية مقارنة بالماضي. فعلى خلاف النهج الدعائي التقليدي للجمهورية الإسلامية، الذي كان يركز على المفاهيم الأيديولوجية والدينية والشعارات الثورية، باتت طهران اليوم تستخدم أدوات إعلامية حديثة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وعناصر من الثقافة الشعبية العالمية للتأثير في الرأي العام الغربي.وتشمل المواد الإعلامية المنتجة بشكل أساسي مقاطع فيديو ساخرة، و«ميمات» رقمية، ورسوم متحركة قائمة على شخصيات شبيهة بألعاب الليغو، يجري فيها تصوير القادة الأمريكيين والإسرائيليين بصورة تهكمية. وتسعى هذه المقاطع إلى التشكيك في الرواية الرسمية الأمريكية بشأن الحرب، وفي الوقت نفسه تأجيج الانقسامات السياسية والاجتماعية داخل الولايات المتحدة. وفي هذه الروايات، يُصوَّر رئيس الولايات المتحدة كشخصية ضعيفة ومضطربة وخاضعة لتأثير إسرائيل، بينما تُقدَّم إسرائيل بوصفها الطرف الرئيسي الذي يدفع واشنطن نحو الحرب. كما يحاول جزء من هذه المواد، من خلال توظيف مضامين قائمة على نظريات المؤامرة، وأحياناً عناصر ذات طابع معادٍ لليهود، إبراز التناقض بين تيار «أمريكا أولاً» والدعم الأمريكي لإسرائيل.وتتمثل السمة الأبرز لهذه العمليات الإعلامية في الاستخدام الذكي للغة، والسخرية، والرموز الثقافية المألوفة لدى الجمهور الغربي. فقد أدرك منتجو هذه المواد أن الرسائل السياسية حين تُقدَّم في قالب ترفيهي وساخر ومنسجم مع ثقافة الإنترنت، تصبح أكثر قابلية للانتشار، وأكثر قدرة على التغلغل السريع في الفضاء العام ومنصات التواصل الاجتماعي. ولهذا السبب، حصد بعض هذه المقاطع ملايين المشاهدات، وأصبح جزءاً من النقاشات المتداولة على الإنترنت.ويُعد هذا التحول في الاستراتيجية الإعلامية نتيجة لاستثمارات استمرت لسنوات من قبل مؤسسات مرتبطة بالبنية الأمنية الإيرانية في مجالات إنتاج المحتوى والإعلام الرقمي. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه المشاريع في الابتعاد عن الدعاية الأيديولوجية الجامدة، والاقتراب أكثر من ذائقة الأجيال الشابة والجمهور العالمي. كما أن اندلاع الحرب، وتراجع حضور جزء من الجيل القديم من القيادات السياسية والأمنية الإيرانية، أتاحا للقوى الشابة والأكثر انخراطاً في الإعلام هامشاً أوسع للتحرك في المجال الدعائي.وفي هذا السياق، لعبت السفارات والمؤسسات الرسمية الإيرانية أيضاً دوراً نشطاً في إعادة نشر هذه المواد. فالحسابات التابعة للبعثات الدبلوماسية الإيرانية، التي كانت سابقاً ذات نشاط محدود ورسمي الطابع، اتجهت اليوم إلى نشر رسائل حادة وساخرة واستفزازية ضد الولايات المتحدة وإسرائيل. ويعكس هذا التحول في الخطاب انتقال الجمهورية الإسلامية من الدبلوماسية الإعلامية التقليدية إلى نموذج من الحرب النفسية قائم على شبكات التواصل الاجتماعي.ويؤكد التحليل المطروح أن النجاح النسبي لهذه الحملة الدعائية لا يعود بقدر كبير إلى قوة إيران الإعلامية بحد ذاتها، بل إلى قدرتها على استغلال الانقسامات القائمة داخل المجتمع الأمريكي بصورة ذكية. إذ تركز المواد المنتجة أساساً على قضايا كانت محل خلاف مسبق في الساحة السياسية الأمريكية، مثل دور إسرائيل في السياسة الخارجية لواشنطن، وكلفة الحروب، وحالة انعدام الثقة لدى جزء من الرأي العام تجاه المؤسسات الحاكمة. وفي المجمل، تسعى إيران، من خلال المزج بين تقنيات الذكاء الاصطناعي، والثقافة الشعبية، والسخرية السياسية، والعمليات النفسية، إلى تقديم صورة مختلفة عن نفسها، وفي الوقت ذاته إضعاف التماسك السياسي والإعلامي للغرب. ويُظهر هذا التحول أن حروب المستقبل لن تُحسم في الميدان العسكري وحده، بل إن التنافس على الروايات، والرأي العام، والفضاء الرقمي، سيصبح جزءاً أساسياً من المعادلات الجيوسياسية.

https://www.wsj.com/world/middle-east/iran-war-internet-memes-

Foreign Policy

استعادة السلطة الحاكمة للفضاء العام في إيران في ظل الحرب

أدت الحرب الأخيرة إلى تغيير ملموس في معادلات القوة داخل الفضاء العام الإيراني، ومهّدت لعودة الحضور السلطوي للجمهورية الإسلامية في الشارع. ففي السنوات الماضية، تمكن المواطنون العاديون تدريجياً، ومن دون مواجهة مباشرة، من إخراج جزء من الفضاء الحضري والاجتماعي من نطاق السيطرة الأيديولوجية للحكومة، وهو ما بدا واضحاً في أنماط اللباس، وأسلوب الحياة، والحضور الاجتماعي، وتراجع الرموز الرسمية للحكومة في الحياة

اليومية. غير أن اندلاع الحرب أوقف هذا المسار التراكمي، وخلق فرصة جديدة لإعادة بناء الهيمنة السياسية والرمزية للحكومة على الفضاءات العامة.ومنذ بداية المواجهات، عملت الحكومة، عبر حشد القوى الموالية للبنية السياسية والأمنية، ولا سيما الشبكات المرتبطة بالبسيج والحرس الثوري، على فرض حضور منظم في شوارع طهران وغيرها من المدن الكبرى. وتقوم هذه القوى بتنظيم تجمعات متنقلة، وتحركات جماعية داخل الأحياء، وبث شعارات دينية ومعادية للولايات المتحدة، وتلاوة القرآن، واستخدام سيارات مزودة بمكبرات صوت، في محاولة لإعادة تحويل الفضاء الحضري إلى ساحة لإظهار الهيمنة الأيديولوجية للنظام. كما يشكل تكرار الشعارات الدينية والإشارات الرمزية إلى المفاهيم الشيعية جزءاً من استراتيجية إعادة إنتاج الهوية الثورية داخل الفضاء العام.ويؤكد هذا التحليل أن هذا التحول لا يقتصر على كونه عرضاً دعائياً مؤقتاً، بل يعكس تغيراً أعمق في بنية الجمهورية الإسلامية السياسية؛ وهو تغير تزامن مع تزايد نفوذ الحرس الثوري داخل منظومة الحكم، وامتد اليوم إلى المجالين الاجتماعي والثقافي أيضاً. فقد وفرت الحرب ظروفاً تتيح للحكومة، تحت ذريعة الأمن القومي، تعزيز حضورها المادي والنفسي داخل المدن، وتعويض أي تراجع سابق أمام التحولات الاجتماعية.وخلال السنوات الأخيرة، أبدى جزء كبير من المجتمع الإيراني، ولا سيما فئة الشباب، مقاومة تدريجية للأنماط الثقافية الرسمية. وقد أدى تراجع الالتزام الشعبي بالرموز الحكومية واتساع الفجوة بين المجتمع والأيديولوجيا الرسمية إلى دفع الحكومة تدريجياً نحو الانسحاب من بعض المجالات الاجتماعية. إلا أن الحرب غيّرت هذه المعادلة، وأتاحت إمكانية إعادة تعبئة القوى الموالية، وإعادة تعريف الفضاء العام وفق الخطاب الأمني والثوري.كما يعكس هذا المسار محاولة الحكومة توظيف الحرب كأداة لإعادة بناء الشرعية السياسية الداخلية. فالحضور الميداني للقوى المؤيدة للنظام لا يهدف فقط إلى إظهار التماسك السياسي، بل يسعى أيضاً إلى ترسيخ الانطباع بأن الجمهورية الإسلامية ما تزال تحظى بقاعدة اجتماعية منظمة. وفي هذا السياق، لم يعد الشارع مجرد فضاء حضري، بل أصبح ساحة للتنافس حول السيطرة الرمزية على المجتمع.وفي الوقت نفسه، فإن عودة الحكومة إلى الفضاء العام لا تعني بالضرورة استعادة شرعية اجتماعية مستقرة. فما يزال جزء كبير من المجتمع بعيداً عن البنية السياسية، غير أن ظروف الحرب قلّصت هامش الاحتجاج والمقاومة الاجتماعية، وغيّرت ميزان القوى مؤقتاً لصالح الحكومة. وبعبارة أخرى، عززت الحرب قدرات الجمهورية الإسلامية على القمع، والتعبئة الأيديولوجية، والسيطرة الرمزية، حتى وإن بقيت الفجوة بين الدولة والمجتمع قائمة.

وفي المجمل، تُظهر التطورات الأخيرة أن الحرب لم تخلّف تداعيات عسكرية وجيوسياسية فحسب، بل تحولت أيضاً إلى أداة لإعادة تشكيل النظام الداخلي الإيراني؛ وهو نظام تسعى فيه الحكومة، عبر استثمار المناخ الأمني، إلى ترسيخ هيمنتها مجدداً على الفضاء العام والهوية الاجتماعية للمجتمع.

https://foreignpolicy.com/٢٠٢٦/٠٥/٧/war-iran-public-spaces-regime/

Economist

تراجع التفوق الأمريكي في مجال الغواصات ضمن المنافسة البحرية مع الصين

The Economist

يواجه التفوق التاريخي للبحرية الأمريكية في مجال الغواصات، والذي شكّل لعقود أحد الركائز الأساسية للردع والقوة العسكرية لواشنطن، تحدياً متزايداً من جانب الصين، وإلى حدّ ما من جانب روسيا. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ما تزال تمتلك أكثر أساطيل الغواصات النووية تطوراً في العالم، فإن السرعة المتصاعدة لنمو القدرات البحرية الصينية، إلى جانب تطور تقنيات مكافحة الغواصات، تثير مخاوف جدية بشأن قدرة واشنطن على الحفاظ على هذه الميزة الاستراتيجية.

وقد أصبح المحيط الهادئ الساحة الأهم للمنافسة تحت سطح البحر في العالم؛ إذ تنفذ الغواصات الأمريكية، انطلاقاً من قواعد مثل غوام وهاواي، مهام الاستطلاع، والردع، وتعقب القوات البحرية الصينية. ومع ذلك، لم تعد الهيمنة العملياتية الأمريكية تُعد أمراً مسلّماً به كما في السابق، إذ حلّ القلق الاستراتيجي تدريجياً محل النظرة الاستعلائية القديمة تجاه القدرات البحرية الصينية.وخلال العقدين الماضيين، استثمرت الصين بصورة ضخمة في تطوير قواتها البحرية، ولم تقتصر جهودها على زيادة عدد الغواصات، بل شملت أيضاً تحسين الجودة، وتقليل البصمة الصوتية، وتطوير الصواريخ بعيدة المدى، وأنظمة الاستشعار تحت سطح البحر. ويتمثل الهدف الرئيسي لبكين في تقييد حرية الحركة الأمريكية في غرب المحيط الهادئ، وامتلاك قدرة ردع في مواجهة أي تدخل عسكري أمريكي، ولا سيما في السيناريوهات المرتبطة بتايوان، وبحر الصين الجنوبي، وخطوط الملاحة الإقليمية.ومن أبرز مصادر القلق الأمريكي، تطوير الصين لشبكات واسعة من المجسات البحرية، والطائرات المسيّرة تحت الماء، وأنظمة التتبع، وهي تقنيات قد تؤدي إلى تقويض الميزة التقليدية المتمثلة في التخفي الذي تتمتع به الغواصات الأمريكية. ففي الحروب البحرية الحديثة، تعتمد قدرة الغواصات على البقاء والفعالية إلى حد كبير على قدرتها على الاختفاء، ولذلك فإن أي تقدم في تقنيات الكشف تحت السطح يمكن أن يغيّر ميزان القوى.وفي الوقت ذاته، تواجه الولايات المتحدة تحديات هيكلية داخلية. فصناعة بناء السفن الأمريكية، مقارنة بالقدرة الإنتاجية الضخمة للصين، تعاني من نقص في اليد العاملة، وارتفاع التكاليف، وبطء عمليات الإنتاج. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ وتيرة تصنيع الغواصات الأمريكية الجديدة مقارنة بالاحتياجات الاستراتيجية. وتشير بعض التقديرات إلى أن واشنطن تحتاج إلى زيادة كبيرة في قدراتها الصناعية، وإلى استثمارات طويلة الأمد في قطاع الدفاع البحري للحفاظ على تفوقها.ولا تقتصر المنافسة في مجال الغواصات على عدد القطع البحرية فحسب، بل تمتد أيضاً إلى ميدان التقنيات الحديثة. فالذكاء الاصطناعي، والأنظمة الذاتية التشغيل تحت الماء، والحرب السيبرانية، وشبكات المعلومات البحرية، بدأت تدريجياً في تغيير طبيعة المعارك تحت السطح. وقد استثمرت الصين بكثافة في العديد من هذه المجالات، وتسعى إلى تقليص الفجوة التكنولوجية بينها وبين الولايات المتحدة.وفي الوقت نفسه، لا تزال روسيا، رغم القيود الاقتصادية الناتجة عن الحرب والعقوبات، تشكل تهديداً مهماً في مجال الغواصات النووية والصواريخ فرط الصوتية. كما أن تنامي التعاون بين موسكو وبكين قد يفرض ضغوطاً إضافية على القدرات البحرية الأمريكية، ويجبر واشنطن على العمل في جبهتين بحريتين واسعتين في آن واحد.ويؤكد هذا التحليل أن الغواصات ما تزال تمثل الأداة الأهم للردع النووي والتفوق البحري الأمريكي، غير أن الحفاظ على هذه المكانة لم يعد مضموناً. فإذا لم تتمكن الولايات المتحدة من إعادة بناء قدراتها الصناعية، وابتكاراتها التكنولوجية، وجاهزيتها العملياتية بما يتناسب مع سرعة صعود الصين، فقد تواجه للمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة خطر فقدان سيطرتها الاستراتيجية على أجزاء من المحيط الهادئ.

https://www.economist.com/international/٢٠٢٦/٠٥/٠٧/americas-

Economist

الانقسام داخل السلطة الإيرانية بشأن التفاوض أو مواصلة الحرب

The Economist

في الوقت الذي تظهر فيه مؤشرات على إحراز تقدم في المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة لإنهاء المواجهات، برز خلاف جدي داخل بنية السلطة الإيرانية بشأن المسار المستقبلي. فبينما لا يزال جزء من النظام يرى أن التوصل إلى اتفاق أمر ضروري، تعتبر جهة أخرى أن التفاوض مع الولايات المتحدة غير مجدٍ، ولن يؤدي إلا إلى زيادة الضغوط وإضعاف الموقع الاستراتيجي لإيران.ورغم أن المسؤولين الأمريكيين تحدثوا عن «تقدم إيجابي» في المحادثات، وأعلنت طهران

أنها تدرس المقترحات الأمريكية، فإن التطورات الميدانية عمّقت مناخ انعدام الثقة. فقد عزز الهجوم الأمريكي على ناقلة نفط إيرانية في الخليج، واستمرار الهجمات الإسرائيلية في المنطقة، قناعة التيارات المتشددة داخل إيران بأن واشنطن تنتهج، بالتوازي مع التفاوض، سياسة ضغط عسكري مستمر.وفي هذا السياق، أصبحت قضية مضيق هرمز إحدى أبرز العقبات أمام التوصل إلى اتفاق. فمن خلال إنشاء كيان يحمل اسم «منظمة مضيق الخليج»، وإلزام السفن بدفع رسوم العبور بالريال الإيراني، سعت إيران عملياً إلى فرض نوع من السيادة الاقتصادية والأمنية على هذا الممر الاستراتيجي. ولا يُعد هذا الإجراء تحدياً للولايات المتحدة وحلفائها فحسب، بل قد يشكل أيضاً، حتى في حال التوصل إلى اتفاق نووي، أرضية لجولة جديدة من التوترات.وتتمثل الانقسامات داخل البنية السياسية الإيرانية أساساً بين التيار البراغماتي والقوى القريبة من المؤسسات الأمنية والعسكرية. ويرى التيار المؤيد للتفاوض أن استمرار الحرب وتصاعد الضغوط الاقتصادية يهددان الاستقرار الداخلي، وأن إيران بحاجة إلى نوع من الاتفاق لتخفيف الضغوط الدولية. في المقابل، يجادل التيار المتشدد بأن الحرب الأخيرة أظهرت أن الولايات المتحدة وإسرائيل تسعيان إلى احتواء إيران بالكامل، وأن أي تراجع سيؤدي إلى إضعاف الموقع الإقليمي للجمهورية الإسلامية.ويأتي هذا الانقسام في وقت أصبحت فيه بنية السلطة الإيرانية أكثر طابعاً أمنياً وعسكرياً عقب التطورات الأخيرة. فقد أدى تصاعد نفوذ الحرس الثوري والقوى المقربة منه إلى تعقيد عملية صنع القرار، وتقليص فرص الوصول إلى اتفاق مستقر ودائم. وفي مثل هذا المناخ، حتى لو أسفرت المفاوضات عن اتفاق مؤقت، فلا توجد ضمانات لاستمراره، لأن جزءاً من النظام لا يؤمن أساساً بإمكانية التعايش المستدام مع الولايات المتحدة.وفي الوقت نفسه، تحاول إيران توظيف أدواتها الجيوسياسية، ولا سيما سيطرتها على مسارات الطاقة والتجارة البحرية، بوصفها أوراق ضغط. ولم يعد مضيق هرمز مجرد ممر اقتصادي، بل تحول إلى محور رئيسي للمنافسة السياسية والأمنية بين طهران وواشنطن. وتسعى إيران إلى تأكيد أنه لا يمكن إقامة نظام مستقر في الخليج من دون أخذ مصالحها ودورها الإقليمي في الاعتبار.ويخلص هذا التحليل إلى أن الأزمة الحالية لا تتعلق فقط بالبرنامج النووي الإيراني، بل ترتبط أيضاً بمسألة أوسع تتعلق بالمكانة الإقليمية للجمهورية الإسلامية، ونفوذها العسكري، وسيطرتها على ممرات الطاقة الاستراتيجية. ومن ثم، حتى في حال التوصل إلى اتفاق سياسي، فإن الأسباب الجوهرية للتوتر ستظل قائمة، كما أن خطر عودة المواجهات في المستقبل القريب لن يختفي.

https://www.theguardian.com/commentisfree/٢٠٢٦/may/٠٤/centre-left-not-

RT

تصاعد التوتر في مضيق هرمز والأزمة السياسية في بريطانيا

في ٤ مايو ٢٠٢٦، نشرت وكالة رويترز تقريراً تفسيرياً بعنوان «حرب إيران: ماذا يحدث في اليوم السادس والستين، بالتزامن مع إعلان ترامب مهمة هرمز»، تناولت فيه واحدة من أكثر مراحل الحرب بين إيران والولايات المتحدة–إسرائيل حساسية. ويقدم التقرير صورة عن تصاعد التوتر في مضيق هرمز، حيث يمكن لتحرك أمريكي يبدو محدوداً ظاهرياً أن يؤدي إلى مواجهة عسكرية مباشرة.وتتمثل الرواية الأساسية للتقرير في أن دونالد ترامب أعلن إطلاق عملية بحرية جديدة تحت اسم «مشروع الحرية»، تهدف إلى مرافقة السفن العالقة في مضيق هرمز. ويأتي ذلك في وقت فرضت فيه إيران

عملياً سيطرتها على هذا الممر الحيوي وأغلقت أجزاء منه بصورة غير مباشرة. وقد اعتبرت طهران الخطوة الأمريكية انتهاكاً لوقف إطلاق النار، وحذرت من أن أي وجود عسكري أجنبي في المنطقة سيواجه برد عسكري.ويؤكد التقرير أن الحرب الإيرانية دخلت مرحلة باتت فيها حتى التحركات ذات الطابع الإنساني الظاهري — مثل مساعدة السفن العالقة — قابلة للتحول سريعاً إلى أزمة عسكرية. فمضيق هرمز، الذي يمر عبره نحو خمس الطاقة العالمية، أصبح المركز الرئيسي للمواجهة، وأي قرار يُتخذ فيه قد يخلّف تداعيات عالمية.وإذا ما جرى توضيح الوضع بصورة أعمق، فإن المشهد يبدو بالغ الهشاشة. فمنذ اندلاع الحرب في ٢٨ فبراير، استخدمت إيران موقعها الجغرافي لفرض سيطرة فعلية على حركة الملاحة في الخليج. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في أسعار الطاقة واضطراب التجارة العالمية، لكنه منح إيران في المقابل ورقة ضغط استراتيجية مهمة.وفي هذا السياق، يكتسب الإعلان عن المهمة الأمريكية الجديدة أهمية خاصة. فقد أوضح ترامب أن الهدف من العملية هو مساعدة السفن العالقة منذ أكثر من شهرين، والتي تعاني نقصاً في الغذاء والمعدات. إلا أن إيران رفضت هذا التبرير، وأكدت أن أي دخول لقوات عسكرية أجنبية إلى المضيق يُعد تجاوزاً لـ«الخط الأحمر». وبعبارة أخرى، يتمحور الخلاف الرئيسي حول ما إذا كانت الولايات المتحدة تقوم بدور إنساني بحت، أم أنها تسعى عملياً إلى كسر الحصار الذي تفرضه إيران.وعلى الصعيد الدبلوماسي، ظهرت مؤشرات على وجود محاولات لخفض التصعيد. فقد أعلنت إيران أنها تلقت الرد الأمريكي على مقترحها للسلام، رغم عدم التوصل إلى اتفاق حتى الآن. وفي الوقت نفسه، تتحرك دول مثل باكستان للقيام بدور الوساطة، بينما يسعى بعض حلفاء الولايات المتحدة إلى إعادة ضبط أدوارهم في هذه الأزمة.

أما على المستوى العسكري، فما يزال الوضع غير مستقر. فقد حذرت إيران السفن التجارية من التحرك من دون تنسيق مسبق، في حين اتخذت الولايات المتحدة إجراءات من قبيل إجلاء أطقم بعض السفن بوصفها «إجراءات لبناء الثقة». ومع ذلك، لا يزال مستوى التهديد الأمني في مضيق هرمز يُوصَف بأنه «حرج».وبالتوازي مع هذه التطورات، امتدت المواجهات إلى مناطق أخرى، بما في ذلك الهجمات الإسرائيلية على جنوب لبنان، وهو ما يشير إلى أن الحرب تتجه نحو التحول إلى أزمة إقليمية أوسع.ويخلص التقرير إلى أن الحرب الإيرانية، في يومها السادس والستين، وصلت إلى مرحلة يمكن لأي تحرك صغير فيها أن يؤدي إلى تداعيات كبرى. فالمهمة الأمريكية الجديدة، رغم أنها صُممت — وفق الرواية المعلنة — لأغراض إنسانية، قد تتحول بسهولة إلى مواجهة مباشرة مع إيران بسبب غياب الثقة والتنسيق.أما الرسالة الأساسية للقارئ الإيراني، فهي أن مضيق هرمز لم يعد مجرد ممر اقتصادي، بل أصبح الساحة الأهم للمواجهة الاستراتيجية في هذه الحرب؛ وهي الساحة التي قد تحدد فيها القرارات اللحظية مصير الصراع بأكمله.

https://www.rt.com/news/-٦٣٩٧١٧iran-hormuz-atomic-

The Guardian

نشر وثائق سرية للبنتاغون بشأن الأجسام الطائرة المجهولة وتصاعد الضغوط الشعبية من أجل الشفافية

نشرت وزارة الدفاع الأمريكية أول مجموعة من الوثائق السرية المرتبطة بالظواهر الجوية غير المعروفة، في خطوة جاءت استجابة لعقود من المطالب الشعبية بالكشف عن حقيقة الأجسام المجهولة، واحتمال وجود حياة خارج الأرض، والبرامج الحكومية السرية المرتبطة بهذا الملف. وتشمل هذه الوثائق مئات الصفحات من التقارير، والمراسلات الحكومية، والصور، ومقاطع الفيديو العسكرية، والشهادات الموثقة منذ أربعينيات القرن الماضي وحتى اليوم. ويتمثل الجزء الأبرز من هذه الوثائق في التقارير المتعلقة برواد فضاء بعثات أبولو. ففي أحد التقارير السرية لعام ١٩٦٩، تحدث أحد رواد بعثة Apollo ١١ عن مشاهدته «جسماً كبيراً» قرب سطح القمر، إضافة إلى مصدر ضوء شديد السطوع رجّح الطاقم أن يكون نوعاً من الأشعة أو نظاماً مجهولاً. وفي وثيقة أخرى، تُظهر صورة التقطت خلال مهمة Apollo ١٧ عام ١٩٧٢ ثلاث نقاط مضيئة مصطفة بشكل مثلثي، وقد وصف التحليل الأولي للبنتاغون هذه الظاهرة بأنها ربما تكون «جسماً مادياً»، رغم عدم وجود توافق حول طبيعتها.

ومن بين الوثائق المنشورة أيضاً مقاطع مصورة التقطتها كاميرات عسكرية، تُظهر أجساماً ذات حركات غير اعتيادية في أجواء العراق، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة، وبحر الصين الشرقي. وقد سُجلت بعض هذه الأجسام بسرعات متغيرة وأنماط حركة غير مألوفة. ويشير أحد التقارير إلى جسم «يشبه كرة القدم» في شرق آسيا، بينما يتحدث تقرير آخر يعود إلى عام ٢٠٢٣ عن رصد جسم خطي ذي ضوء شديد اللمعان ظهر لبضع ثوانٍ فقط قبل أن يختفي. وأكد البنتاغون أن نشر هذه الوثائق يشكل جزءاً من عملية تدريجية لرفع السرية عن المعلومات، مشيراً إلى أن وثائق إضافية ستُنشر مستقبلاً. ويُنفَّذ هذا المشروع بمشاركة جهات عدة، من بينها البيت الأبيض، ومكتب الاستخبارات الوطنية، وFBI، وNASA، ووزارة الطاقة الأمريكية. ومع ذلك، شدد المسؤولون الأمريكيون على أن كثيراً من البيانات لم يخضع بعد لتحليل نهائي، وأن نشرها لا يعني تأكيد وجود أصل خارج الأرض لهذه الظواهر. وجاءت هذه الخطوة عقب أمر رئاسي أمريكي يقضي بتحديد ونشر الوثائق المرتبطة بـ«الظواهر غير المعروفة غير الاعتيادية»، وهو قرار اتُّخذ في ظل تصاعد الاهتمام الشعبي وانتشار النظريات المتعلقة بالبرامج السرية للحكومة الأمريكية. وفي الوقت نفسه، لم يستبعد بعض مسؤولي NASA احتمال وجود حياة خارج الأرض بشكل كامل، وأعلنوا أن البعثات الفضائية المستقبلية ستخصص جزءاً من جهودها للبحث عن مؤشرات تدل على وجود حياة ذكية خارج كوكب الأرض. ورغم الضجة الإعلامية الواسعة، فإن الوثائق المنشورة حتى الآن لم تقدم دليلاً حاسماً على وجود كائنات فضائية أو تقنيات غير أرضية. فمعظم التقارير تستند إلى مشاهدات قصيرة الأمد، وظواهر غامضة، وروايات يصعب التحقق منها. وكانت تقارير رسمية سابقة للبنتاغون قد خلصت إلى أن غالبية هذه المشاهدات ترتبط بأخطاء بصرية، أو ظواهر جوية، أو بالونات، أو أقمار صناعية، أو سوء تفسير للبيانات العسكرية. ومع ذلك، فإن النشر الرسمي لهذه الوثائق يعكس تحولاً مهماً في مقاربة الحكومة الأمريكية تجاه ملف ظل لعقود على هامش السياسة الرسمية. وتسعى واشنطن اليوم إلى إدارة موجة الاهتمام الشعبي الواسعة من خلال تقديم رواية رسمية ومضبوطة لهذه الظواهر؛ رواية تهدف في الوقت نفسه إلى الحد من انتشار نظريات المؤامرة، والحفاظ على ثقة الرأي العام بالمؤسسات الأمنية والعلمية.

https://www.theguardian.com/us-news/٢٠٢٦/may/٠٨/pentagon-

Le Monde

أرسلت فرنسا، من خلال نشر حاملة الطائرات «شارل دوغل» باتجاه خليج عدن، رسالة واضحة بشأن استعدادها العسكري للتدخل المحتمل في أزمة مضيق هرمز؛ وهي خطوة صُممت، رغم طابعها الاستعراضي للقوة، بهدف تجنب الانخراط المباشر في الحرب. فالحاملة، برفقة مقاتلات رافال المتمركزة عليها، أصبحت بعد عبورها قناة السويس في موقع يتيح لها، عند الضرورة، الوصول إلى منطقة مضيق هرمز خلال أقل من

أسبوع.ويأتي هذا التحرك العسكري ضمن إطار مبادرة مشتركة بين فرنسا وبريطانيا، وهي مهمة انطلقت منذ أواخر أبريل بهدف تنسيق جهود نحو خمسين دولة لإعادة فتح خطوط الملاحة في هرمز بصورة سلمية. وقد شددت باريس على أن أي تحرك محتمل سيكون خارج إطار المواجهة المباشرة مع أطراف الحرب، وسيقتصر على ضمان حرية الملاحة البحرية.وقد أدى إغلاق إيران لمضيق هرمز، عقب بدء الهجمات الأمريكية والإسرائيلية، إلى صدمة كبيرة في الاقتصاد العالمي. فهذا الممر يُعد من أهم طرق نقل النفط، والغاز، والأسمدة الكيميائية في العالم، وقد تسبب تعطيله في ارتفاع حاد بأسعار الطاقة. فأسعار النفط، التي كانت أدنى بكثير في الظروف الطبيعية، تتراوح حالياً حول مستوى ١٠٠ دولار للبرميل، فيما تحذر بعض التقديرات من أن الأسعار قد تصل إلى ما بين ١٥٠ و٢٠٠ دولار إذا استمرت الحرب لفترة أطول.وفي ظل هذه الظروف، تخشى أوروبا من أن تهدد أزمة هرمز ليس فقط أمن الطاقة، بل أيضاً الاستقرار الاقتصادي والصناعي للقارة. وتسعى فرنسا إلى تقديم نفسها بوصفها أحد الأطراف الرئيسية في إدارة الأزمة؛ دولة تمتلك القدرة العسكرية للتدخل في الممرات البحرية الاستراتيجية، وتسعى في الوقت نفسه إلى منع التصعيد المباشر بين إيران والولايات المتحدة.كما يحمل إرسال «شارل دوغل» رسالة جيوسياسية تتعلق بمكانة أوروبا في النظام الأمني الجديد في الشرق الأوسط. فباريس تريد أن تؤكد أن أوروبا ليست مجرد مراقب للأزمة، بل قادرة أيضاً على أداء دور مستقل في تأمين الملاحة البحرية وحماية طرق التجارة العالمية. ويُعد هذا التحرك في الوقت ذاته محاولة للحفاظ على النفوذ الاستراتيجي الفرنسي في منطقة تشهد تصاعداً حاداً في تنافس القوى الكبرى.ومع ذلك، لا يزال الموقف الفرنسي يتسم بالحذر. فقد أكد مسؤولو قصر الإليزيه أن الهدف الرئيسي يتمثل في إعادة حرية الملاحة البحرية، وليس المشاركة في عمليات عسكرية ضد إيران. ويعكس هذا النهج مخاوف أوروبية من أن يؤدي أي تدخل عسكري مباشر إلى تحويل الأزمة إلى حرب أوسع؛ حرب قد تزيد من اضطراب أسواق الطاقة العالمية، والتجارة البحرية، والأمن الدولي. وفي الوقت نفسه، ظهرت مؤشرات على احتمال استئناف المفاوضات بين طهران وواشنطن، وهو ما أدى في بعض الفترات إلى انخفاض نسبي في أسعار النفط. غير أن وجود القطع البحرية الأوروبية قرب منطقة الأزمة يشير إلى أن القوى الغربية لا تزال تتعامل بجدية كبيرة مع احتمال فشل المفاوضات واستمرار إغلاق مضيق هرمز.وفي المجمل، فإن إرسال حاملة الطائرات الفرنسية يمثل رمزاً لدخول أوروبا بصورة أكثر فاعلية في أزمة الخليج، ومحاولة لإيجاد توازن بين الردع العسكري، وحماية أمن الطاقة، ومنع اتساع الحرب إلى مستوى يصعب السيطرة عليه.

https://www.lemonde.fr/international/article/٠٧/٠٥/٢٠٢٦/la-france-

IISS

النهج البراغماتي الصيني في الحرب مع إيران ومساعي بكين لتعزيز الصمود الاقتصادي والجيوسياسي

أثّرت الحرب الدائرة بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل بشكل واضح على الحسابات الاستراتيجية للصين، إلا أنّ بكين سعت منذ بداية الأزمة إلى التعامل معها من خلال مقاربة حذرة وبراغماتية تستند بالدرجة الأولى إلى حماية المصالح الوطنية الصينية وتجنب الانخراط المباشر في الصراع. وعلى خلاف عدد من الاقتصادات الآسيوية والأوروبية، تمكن الاقتصاد الصيني حتى الآن من احتواء جزء كبير من اضطرابات سلاسل التوريد والصدمات المرتبطة بأسواق الطاقة الناتجة عن التوتر في مضيق هرمز. ويعود ذلك جزئياً إلى السياسات طويلة الأمد التي اعتمدتها الصين خلال السنوات الماضية لتعزيز الاكتفاء الذاتي، وزيادة احتياطيات الطاقة، وتوسيع قدراتها الصناعية المحلية. ومن الناحية الجيوسياسية، تنظر الصين إلى الحرب الإيرانية باعتبارها فرصة نسبية لتقليص تركيز الولايات المتحدة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويرى محللون صينيون أن نقل واشنطن جزءاً من مواردها العسكرية إلى الشرق الأوسط، إلى جانب الاستهلاك الكبير للذخائر والمعدات العسكرية الأمريكية، قد يؤدي إلى تخفيف مستوى الضغط الأمريكي على الصين في شرق آسيا. وفي الوقت نفسه، تحاول بكين الاستفادة من حالة الاستياء الدولي تجاه التدخلات العسكرية الأمريكية من أجل تعزيز صورتها كقوة دولية تدافع عن نظام عالمي بديل، وكزعيم سياسي واقتصادي لما يُعرف بـ«الجنوب العالمي». ومع ذلك، جاءت ردود الفعل الصينية الأولية تجاه الحرب أكثر حذراً مقارنة بأزمات دولية سابقة. ففي الأيام الأولى، اكتفت بكين بالتعبير عن «قلق بالغ» تجاه التطورات، ورغم وصفها للهجمات الأمريكية والإسرائيلية بأنها انتهاك لسيادة إيران، فإنها تجنبت إصدار إدانات مباشرة وحادة كما فعلت في أزمات أخرى. ويعكس هذا السلوك الحذر قلقاً داخل القيادة الصينية من التداعيات المعقدة للحرب على المصالح الاقتصادية والجيوسياسية للصين في المنطقة. وتتمثل أبرز مخاوف الصين في هشاشة الاقتصاد العالمي وسلاسل الإمداد، ولا سيما في قطاع الطاقة والمواد الصناعية. فالصين تستورد نحو ٥٢ بالمئة من احتياجاتها النفطية من منطقة الشرق الأوسط، كما تعتمد بدرجة كبيرة على بعض المواد الكيميائية والصناعية القادمة من إيران. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٤٥ بالمئة من واردات الصين من مادة الميثانول، ونحو ١٠ بالمئة من مادة البولي إيثيلين، تأتي من إيران. وقد أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار الميثانول بنسبة تراوحت بين ١٥ و٣٠ بالمئة، الأمر الذي فرض ضغوطاً إضافية على الصناعات التحويلية الصينية. كذلك تسبب ارتفاع أسعار الكبريت القادم من الشرق الأوسط في زيادة تكاليف إنتاج الأسمدة والقطاع الزراعي، ما دفع بكين إلى تقييد صادرات حمض الكبريتيك للحفاظ على استقرار السوق المحلية. ورغم هذه التحديات، نجحت الصين حتى الآن في إدارة أزمة الطاقة بصورة أفضل من العديد من الاقتصادات الكبرى. فقد ساعدت الزيادة في الاحتياطيات الاستراتيجية من النفط، والتوسع السريع في استخدام السيارات الكهربائية، وارتفاع الإنتاج المحلي، إلى جانب الرقابة الحكومية المشددة على المصافي، في منع حدوث أزمة وقود داخلية. كما أجبرت الحكومة الصينية بعض المصافي الخاصة على مواصلة الإنتاج رغم الخسائر الاقتصادية، بهدف تفادي حدوث نقص في السوق المحلية. ومع ذلك، يحذر خبراء الاقتصاد الصيني من أن ارتفاع أسعار النفط إلى ما فوق ١٣٠ دولاراً للبرميل قد يؤدي إلى صدمة كبيرة للصناعات المتقدمة وكثيفة الاستهلاك للطاقة، ويضعف القدرة التنافسية للصادرات الصينية. وفي المجال الدبلوماسي، لم تُظهر الصين رغبة حقيقية في لعب دور الوسيط الفاعل لإنهاء الحرب، رغم الخطاب الرسمي السابق الذي روّج لدور صيني متزايد في الشرق الأوسط. فقد اكتفت بكين بالدعوة إلى وقف إطلاق النار، وضمان أمن الملاحة البحرية، والعودة إلى المفاوضات السياسية، من دون الانخراط المباشر في جهود الوساطة. ويُفسَّر هذا الموقف بمحاولة الصين الحفاظ على توازن حساس في علاقاتها مع إيران، ودول الخليج العربية، والولايات المتحدة في آن واحد. كما شكّلت الهجمات الإيرانية على بعض الدول الخليجية تحدياً إضافياً للسياسة الصينية، خاصة في ما يتعلق بالحفاظ على صورة «الحياد». فمن جهة، تؤكد بكين باستمرار ضرورة احترام سيادة الدول العربية وعدم تعريض أمنها للخطر، ومن جهة أخرى، تتجنب توجيه انتقادات مباشرة لإيران حفاظاً على شراكتها الاستراتيجية مع طهران. ويعكس هذا التوازن الدقيق طبيعة المقاربة الصينية في الشرق الأوسط، والتي تركز بصورة أساسية على حماية المصالح الاقتصادية والجيوسياسية بدلاً من السعي إلى قيادة سياسية مباشرة للأزمات. وفي المحصلة، دفعت الحرب الإيرانية الصين إلى زيادة اهتمامها بمفهوم «الصمود الاقتصادي» وتنويع مصادر الطاقة وتعزيز علاقاتها مع منتجي النفط خارج منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى توسيع دور المؤسسات الدولية البديلة مثل مجموعة «بريكس» ومنظمة شنغهاي للتعاون. وتشير المعطيات الحالية إلى أن بكين ستواصل على الأرجح اتباع سياسة حذرة وعملية في التعامل مع الأزمات الدولية، مع تجنب التورط المباشر في الصراعات الأمنية الكبرى، رغم محاولاتها تقديم نفسها كقوة عالمية صاعدة ذات نفوذ متزايد.

https://www.iiss.org/online-analysis/charting-china/٢٠٢٦/٠٥/

IISS

المقاربة البراغماتية للصين في الحرب الإيرانية ومساعي بكين لتعزيز المرونة الاقتصادية والجيوسياسية

أثّرت الحرب بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل بصورة مهمة على الحسابات الاستراتيجية للصين، إلا أن بكين سعت حتى الآن إلى التعامل مع الأزمة من خلال مقاربة حذرة وبراغماتية تقوم على حماية المصالح الوطنية. وعلى خلاف كثير من الدول الآسيوية والأوروبية، تمكن الاقتصاد الصيني، على المدى القصير، من احتواء اضطرابات سلاسل التوريد وصدمات الطاقة الناتجة عن أزمة مضيق هرمز بصورة نسبية، وهو ما يعود جزئياً إلى السياسات طويلة الأمد التي انتهجتها بكين لتعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، وزيادة احتياطيات الطاقة، وتطوير الصناعات المحلية.ومن الناحية الجيوسياسية، تنظر الصين إلى الحرب الإيرانية باعتبارها فرصة نسبية لإضعاف التركيز الاستراتيجي الأمريكي على منطقة آسيا-المحيط الهادئ. فبحسب رؤية محللين صينيين، فإن نقل جزء من الموارد العسكرية الأمريكية إلى الشرق الأوسط، والاستنزاف الواسع للذخائر والمعدات الأمريكية، قد يؤديان إلى تخفيف الضغط الأمريكي على الصين في شرق آسيا. وفي الوقت نفسه، تحاول بكين استثمار حالة الاستياء العالمي من التدخلات العسكرية الأمريكية لتعزيز صورتها باعتبارها مدافعاً عن نظام دولي بديل وقائداً لـ«الجنوب العالمي».ومع ذلك، جاءت الاستجابة الأولية للصين تجاه الحرب أكثر حذراً مقارنة بأزمات مشابهة. ففي الأيام الأولى، اكتفت بكين بالتعبير عن «قلق بالغ»، ورغم اعتبارها الهجمات الأمريكية والإسرائيلية انتهاكاً لسيادة إيران، فإنها تجنبت إصدار إدانة مباشرة وفورية، بخلاف مواقفها الأكثر حدة تجاه بعض الأزمات الأخرى. ويعكس هذا الحذر قلقاً داخلياً داخل الحزب الشيوعي الصيني من التداعيات المعقدة للحرب على المصالح الإقليمية والاقتصادية للصين.وتتمثل أبرز مخاوف الصين في هشاشة اقتصادها أمام اضطرابات سلاسل التوريد وأسواق الطاقة. فالصين تستورد نحو ٥٢ بالمئة من نفطها من الشرق الأوسط، كما تعتمد بدرجة كبيرة على بعض المواد الكيميائية والصناعية الإيرانية. إذ يأتي نحو ٤٥ بالمئة من واردات الصين من الميثانول، و١٠ بالمئة من البولي إيثيلين، من إيران. وقد أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار الميثانول بنسبة تراوح بين ١٥ و٣٠ بالمئة، ما فرض ضغوطاً إضافية على الصناعات التحويلية الصينية. كما أن اعتماد الصين الكبير على الكبريت القادم من الشرق الأوسط رفع تكاليف إنتاج الأسمدة والقطاع الزراعي، إلى درجة دفعت بكين إلى تقييد صادرات حمض الكبريتيك للسيطرة على السوق الداخلية.ورغم هذه الضغوط، تمكنت الصين حتى الآن من إدارة أزمة النفط بصورة أفضل. فقد ساهمت زيادة الاحتياطيات الاستراتيجية من النفط، والتوسع السريع في السيارات الكهربائية، وارتفاع الإنتاج المحلي، والرقابة الحكومية المشددة على المصافي، في منع حدوث أزمة وقود. بل إن الحكومة الصينية أجبرت بعض المصافي الخاصة على مواصلة العمل رغم الخسائر الاقتصادية، تفادياً لحدوث نقص داخلي. ومع ذلك، يحذر محللون صينيون من أن ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من ١٣٠ دولاراً للبرميل قد يعرّض الصناعات الصينية المتقدمة والكثيفة الاستهلاك للطاقة إلى صدمة كبيرة في التكاليف وتراجع في القدرة التنافسية.

وفي المجال الدبلوماسي، وعلى خلاف الخطاب الصيني السابق بشأن لعب دور الوسيط في الشرق الأوسط، أبدت بكين رغبة محدودة في أداء دور نشط لإنهاء الحرب. فقد اكتفت بطرح مبادرات عامة تتعلق بوقف إطلاق النار، وأمن الملاحة البحرية، واستئناف المفاوضات، من دون الانخراط المباشر في جهود الوساطة. ويعود هذا السلوك إلى سعي الصين للحفاظ على التوازن في علاقاتها مع إيران، ودول الخليج العربية، والولايات المتحدة.كما شكّلت الهجمات الإيرانية على بعض دول الخليج العربية تحدياً مهماً للاستراتيجية الصينية الرامية إلى الحفاظ على صورة «الحياد». فمن جهة، تؤكد بكين احترامها لسيادة الدول العربية، ومن جهة أخرى، تتجنب إدانة إيران بصورة صريحة حفاظاً على شراكتها الاستراتيجية مع طهران. ويُظهر هذا التوازن أن الصين تركز في الشرق الأوسط، أكثر من سعيها إلى قيادة سياسية للأزمة، على حماية مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية.وفي المجمل، دفعت الحرب الإيرانية الصين إلى زيادة تركيزها على تعزيز المرونة الاقتصادية، وتنويع مصادر الطاقة، وتقوية العلاقات مع منتجي النفط خارج الشرق الأوسط، والاستفادة من أطر مثل BRICS ومنظمة شنغهاي للتعاون. وتشير المعطيات إلى أن بكين ستواصل على الأرجح تبني نهج حذر وبراغماتي في المستقبل، وأنها، خلافاً للصورة التي تروج لها رسمياً، تبدي رغبة محدودة في لعب دور حاسم في معالجة الأزمات الأمنية العابرة للأقاليم.

https://www.inss.org.il/publication/lions-roar-conclusionshtml

Haaretz

الدور المحوري لـ(آية الله) مجتبى خامنه‌ای في الاستراتيجية الحربية الإيرانية؛ غموض بشأن موقعه ومستوى نفوذه الحقيقي

تشير التقديرات الاستخباراتية الأمريكية إلى أن مجتبى خامنه‌ای، القائد الجديد للجمهورية الإسلامية، يؤدي دوراً مهماً في صياغة الاستراتيجية العسكرية والتفاوضية لإيران، رغم استمرار وجود غموض كبير بشأن مكان وجوده، ووضعه الصحي، ومدى سيطرته المباشرة على بنية السلطة.وبحسب هذه التقارير، تولّى خامنه‌ای قيادة الجمهورية الإسلامية عقب مقتل والده في هجوم وقع في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، ومنذ ذلك الحين سعى إلى الحدّ بشكل كبير من اتصالاته. ويُقال إنه لا يستخدم وسائل

الاتصال الإلكترونية، وينقل رسائله عبر دائرة ضيقة من الأشخاص الموثوقين، وهو ما يعكس مخاوف أمنية شديدة واحتمالات التعرض لتهديدات استخباراتية أو محاولات اغتيال.ورغم أن بعض المصادر الغربية والإيرانية تتحدث عن تزايد دوره في اتخاذ القرارات الكبرى، فإن تقييمات أجهزة الاستخبارات الأمريكية تشير إلى أن بنية السلطة في طهران ما تزال موزعة ومتعددة المستويات. وعلى وجه الخصوص، يتولى قادة كبار في الحرس الثوري، إلى جانب محمدباقر قاليباف، رئيس مجلس الشورى، جانباً مهماً من إدارة الشؤون العسكرية والسياسية للبلاد في ظل ظروف الحرب. ويعكس ذلك أن القيادة الجديدة لم تتمكن بعد من ترسيخ سلطة مركزية مستقرة شبيهة بتلك التي كان يتمتع بها القائد السابق.كما يؤكد التقرير أن خامنه‌ای يعيش في عزلة أمنية ويخضع لرعاية طبية مشددة. وتدّعي مصادر استخباراتية أنه أُصيب خلال الهجوم الذي أدى إلى مقتل والده بجروح خطيرة، من بينها حروق شديدة في أجزاء من جسده. ومن المحتمل أن يكون لهذا الوضع تأثير على طريقة إدارته للأزمة وعلى أسلوب تعامله مع مؤسسات السلطة. وفي الوقت نفسه، توجد مؤشرات على أن القائد الجديد يسعى إلى تقديم نفسه بوصفه شخصية فاعلة وموجّهة خلال فترة الحرب. ففي بيان صدر في ٣٠ أبريل، أعلن أن إيران ستضمن أمن الخليج، وستضع حداً لما وصفه بـ«استغلال العدو» في مضيق هرمز. كما تعهد بأن تؤدي «الإدارة الجديدة» لهذا الممر الاستراتيجي إلى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.وتشير هذه التطورات إلى أن الجمهورية الإسلامية دخلت مرحلة جديدة في بنية القيادة؛ مرحلة تترافق فيها زيادة نفوذ الحرس الثوري والمؤسسات الأمنية مع استمرار اختبار شرعية القائد الجديد وفاعليته. كما أن الغموض المحيط بصحة مجتبى خامنه‌ای، ومكان وجوده، ومستوى سلطته الفعلية، يعكس اتجاهاً متزايداً داخل النظام السياسي الإيراني نحو نموذج قائم على صنع القرار الجماعي والطابع الأمني ــ العسكري بعد الحرب.

https://www.haaretz.com/middle-east-news/iran/٠٩-٠٥-٢٠٢٦/ty-article/

Haaretz

عجز الجيش الإسرائيلي عن مواجهة الطائرات المسيّرة الليفية التابعة لحزب الله والفجوة بين التحذيرات التكنولوجية والجاهزية العملياتية

كشف تصاعد الهجمات القاتلة بالطائرات المسيّرة التابعة لحزب الله عن ثغرات خطيرة في قدرة الجيش الإسرائيلي على مواجهة الطائرات المسيّرة الموجهة عبر الألياف البصرية؛ وهي طائرات لا تعتمد على الاتصالات الراديوية، وبالتالي لا يمكن تعطيلها بواسطة أنظمة الحرب الإلكترونية. وقد أظهرت إصابة عدد من الجنود ومقتل جنديين ومتعاقد تابع لوزارة الدفاع في الهجمات الأخيرة أن الجيش، رغم التحذيرات المتكررة من الخبراء خلال العامين الماضيين، لم يوفّر بعد حلولاً دفاعية كافية لوحدات الخطوط الأمامية.ويرى المنتقدون أن المشكلة

الأساسية لا تكمن في نقص التكنولوجيا، بل في غياب تحديد الأولويات، وضعف التنسيق المؤسسي، وافتقار الجيش إلى آلية سريعة لتحويل الحلول المتاحة إلى قدرات عملياتية. وكانت بعض الشركات الدفاعية قد عرضت منذ فترة طويلة على المسؤولين العسكريين نماذج لتهديدات مشابهة ظهرت في الحرب الأوكرانية، وحذرت من أن القوات الإسرائيلية ستواجه النوع نفسه من الطائرات المسيّرة. كما أن وثيقة داخلية للجيش، قبل عام، نبّهت صراحة إلى خطر الطائرات الهجومية الموجهة بالألياف البصرية، إلا أن هذه التحذيرات لم تؤدِّ إلى تجهيز واسع للقوات.وتشمل وسائل مواجهة هذا التهديد حلولاً تتراوح بين الأدوات البسيطة والأنظمة المتقدمة. فعلى المستوى الأولي، يمكن لاستخدام الشباك، ومدافع إطلاق الشباك، وأجهزة الإنذار، أن يخفف من حجم الخطر. وهذه الأدوات معروفة منذ سنوات، إلا أن توزيعها على القوات البرية لم يبدأ إلا بعد الهجمات الأخيرة، وما تزال لم تصل إلى جميع الوحدات. كما تستطيع أنظمة الكشف البسيطة إصدار تحذيرات عند اقتراب الطائرات المسيّرة، ما يمنح الجنود فرصة للاحتماء، رغم أنها لا تمنع إصابة الأهداف، كما أنها قد تبطئ العمليات البرية.أما على المستوى الأكثر تقدماً، فيسعى الجيش إلى استخدام رادارات تكتيكية متحركة، وطائرات مسيّرة اعتراضية، ونيران مباشرة، وذخائر متشظية، وأنظمة طاقة موجهة مثل الليزر. ومع ذلك، فإن كثيراً من هذه الأنظمة لم يُنشر بعد على نطاق واسع في جنوب لبنان. وكانت وزارة الدفاع قد ادعت سابقاً أن بعض هذه الأنظمة لا تتمتع بجاهزية عملياتية كافية، غير أن التقارير تشير إلى أن الجيش اضطر الآن إلى استخدام بعض تلك الوسائل نفسها، ومنها الطائرات المسيّرة المخصصة لإطلاق الشباك، بصورة محدودة.وتوجد نماذج عديدة لشركات إسرائيلية تعمل في مجال مكافحة الطائرات المسيّرة، بدءاً من أنظمة التصويب الذكية والرادارات التكتيكية، وصولاً إلى الطائرات الاعتراضية والذخائر المضادة للطائرات المسيّرة. إلا أن معرفة وزارة الدفاع بهذه التقنيات تصبح عديمة الجدوى عندما يكون نقلها إلى ميدان المعركة بطيئاً أو غير مكتمل. ووفقاً لبعض العاملين في القطاع الصناعي، تمتلك إسرائيل ما لا يقل عن نصف الحلول التكنولوجية المطلوبة، خصوصاً في مجالي الكشف والإنذار، إلا أن غياب التمويل، والتركيز، والمساءلة المؤسسية، حال دون تحويل هذه القدرات إلى حماية فعلية للجنود.كما أثار فشل أنظمة الليزر تساؤلات عديدة. فهذه الأنظمة، التي دخلت الخدمة العملياتية منذ أواخر عام ٢٠٢٥، وكان يُتوقع أن تكون فعالة ضد الطائرات المسيّرة، لم تُظهر حتى الآن أداءً حاسماً، لا في حرب عام ٢٠٢٦ مع إيران ولا في مواجهة هجمات حزب الله الحالية.أما التهديد المستقبلي، فيبدو أكثر إثارة للقلق. فقد حذر مسؤولون دفاعيون من أن حزب الله قد يتجه إلى استخدام طائرات مسيّرة موجهة عبر الشبكات الخلوية؛ وهي طائرات تعمل بواسطة شرائح اتصال وشبكات الاتصالات المدنية، ما يجعل تعقبها أو التشويش عليها أكثر صعوبة. كما أن احتمال اللجوء إلى «أسراب الطائرات المسيّرة»، أي تنفيذ هجمات متزامنة بواسطة عدد كبير من الطائرات المنسقة، قد يزيد من تعقيد الدفاعات الإسرائيلية. وتتمثل الخلاصة الأساسية في أنه إذا لم يتمكن الجيش الإسرائيلي من إدخال التقنيات المتوفرة بسرعة وعلى نطاق واسع إلى أرض المعركة، فإنه قد يجد نفسه مرة أخرى أمام مفاجأة استراتيجية ناجمة عن الجيل الجديد من تهديدات الطائرات المسيّرة.

https://www.haaretz.com/israel-news/israel-security/٠٩-٠٥-٢٠٢٦/

خلاصة وتحليل خبير:

تشير تطورات الأشهر الأخيرة في الشرق الأوسط، ولا سيما الحرب بين إيران وإسرائيل، وإغلاق مضيق هرمز، والتدخل المباشر للولايات المتحدة، وتصاعد التنافسات الجيوسياسية، إلى دخول المنطقة مرحلة جديدة من إعادة التشكل الاستراتيجي؛ وهي مرحلة تفقد فيها أنماط الردع التقليدية، وبناء التحالفات، والأمن الإقليمي، فعاليتها تدريجياً، لتحل محلها بنية سائلة ومتعددة الأقطاب قائمة على حرب استنزاف هجينة. وتُظهر مراجعة روايات مراكز الدراسات، ووسائل الإعلام التحليلية، والمؤسسات الأمنية الغربية والإقليمية، وجود إجماع نسبي حول عدة محاور أساسية، أبرزها: بقاء الجمهورية الإسلامية رغم الأضرار الواسعة، وتراجع فعالية الردع الأمريكي، وتزايد دور الفاعلين غير الدولتيين، وصعود التقنيات غير المتكافئة بوصفها محددات جديدة للقوة.وفي التقييم السائد داخل الأوساط التحليلية الغربية والإسرائيلية، فإن الجمهورية الإسلامية، رغم تكبدها خسائر عسكرية واقتصادية وبنيوية كبيرة، ما تزال قادرة على الحفاظ على بقائها البنيوي. وقد أدى ذلك، خلافاً للتوقعات الأولية بشأن احتمال انهيار النظام الإيراني سريعاً، إلى حديث المحللين عن «الانتقال إلى الجمهورية الإسلامية الثالثة»؛ وهي مرحلة يتركز فيها النفوذ بصورة أكبر داخل الحرس الثوري والبنى الأمنية ــ العسكرية. وتشير التقارير الاستخباراتية والتحليلية إلى أن القيادة الإيرانية الجديدة، رغم أنها لم تبلغ بعد مستوى كاملاً من التماسك والهيمنة، تعمل على ترسيخ نمط من الحكم الأمني يستمد شرعيته لا من الرضا الشعبي، بل من القدرة على البقاء في ظروف الحرب ومقاومة الضغوط الخارجية.وفي هذا السياق، يُعد تغير طبيعة الردع الإيراني أحد أبرز التحولات. ففي العقود الماضية، اعتمدت طهران بصورة رئيسية على شبكة القوى الوكيلة واستراتيجية «العمق الإقليمي»، غير أن الحرب الأخيرة أظهرت أن عنصرين آخرين — هما السيطرة على مضيق هرمز والقدرات الصاروخية والطائرات المسيّرة — أصبحا اليوم الركيزتين الأساسيتين للردع الإيراني. ويقر كثير من المحللين الغربيين بأن إيران نجحت في استخدام هرمز ليس فقط كممر للطاقة، بل كأداة لممارسة النفوذ الجيوسياسي. فقد أتاح الإغلاق الجزئي للمضيق وتعطيل الملاحة العالمية لطهران نقل كلفة الحرب من الإطار الإقليمي إلى مستوى الاقتصاد الدولي.وقد أدى هذا التحول، في الوقت نفسه، إلى تعميق أزمة الثقة لدى دول الخليج العربية تجاه الولايات المتحدة. ففي الرواية السائدة لدى وسائل الإعلام ومراكز الدراسات الإقليمية، باتت الحكومات العربية مقتنعة بأن وجود القواعد الأمريكية لا يضمن أمنها بالضرورة. فالهجمات الإيرانية على البنية التحتية للطاقة والموانئ في الإمارات، والهجمات بالطائرات المسيّرة على الكويت، وعجز واشنطن عن فرض ردع كامل، دفعت دول الخليج إلى تبني استراتيجية «تنويع الشراكات الأمنية»؛ وهي استراتيجية تشمل التعاون المتزامن مع الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، وكوريا الجنوبية، إلى جانب الحفاظ على قنوات حوار حذرة مع إيران.وعلى المستوى الأوسع، كشفت الحرب الأخيرة أيضاً حدود القوة الأمريكية. فجزء كبير من خطاب النخب التحليلية الغربية يركز على أن واشنطن، بخلاف العقود السابقة، لم تعد قادرة على فرض نظامها الإقليمي المفضل عبر التدخل العسكري المباشر. كما أن سعي الولايات المتحدة للحفاظ على وقف إطلاق النار، بالتوازي مع تجنب الانخراط في حرب شاملة، يعكس حالة من «الردع المتآكل»؛ وهي وضعية ما تزال فيها واشنطن تمتلك القدرة على التدمير، لكنها فقدت القدرة على تشكيل نظام سياسي مستقر في المنطقة. وقد أتاح ذلك هامشاً أوسع لتحرك الصين وروسيا.وفي هذا السياق، تبنت الصين نهجاً براغماتياً وحذراً. وتوضح التحليلات الصادرة عن المراكز البحثية الغربية أن بكين، خلافاً للصورة التي رُسمت سابقاً حول دورها كوسيط نشط، لا تبدي حالياً رغبة في الانخراط المباشر في إدارة الأزمة. وتتمثل أولوياتها الرئيسية في ضمان أمن الطاقة، وتقليص هشاشة سلاسل التوريد، والاستفادة الجيوسياسية من تراجع المكانة الأمريكية. ومن هذا المنظور، تبدو الحرب الإيرانية بالنسبة إلى الصين، أقل بوصفها أزمة أيديولوجية، وأكثر باعتبارها مختبراً لقياس القدرة الاقتصادية على الصمود وفرصة لإعادة التموضع داخل نظام عالمي «ما بعد أمريكي».أما في المجال العسكري، فقد كشفت الحرب الأخيرة عن عدة تحولات جوهرية. أولها التراجع التدريجي لتفوق أنظمة الدفاع التقليدية المكلفة أمام التقنيات الرخيصة والسريعة وغير المتكافئة. فقد أظهرت هجمات حزب الله بالطائرات المسيّرة، والعجز النسبي للجيش الإسرائيلي عن التصدي السريع للطائرات الموجهة بالألياف البصرية، أن الفاعلين غير الدولتيين باتوا قادرين على استهداف الثغرات البنيوية لدى الجيوش المتقدمة. ويرى كثير من المحللين الدفاعيين أن هذا الواقع يشبه ما حدث في الحرب الأوكرانية، حيث أدت الطائرات المسيّرة منخفضة الكلفة إلى إنهاك البنى التقليدية للدفاع الجوي. ومن هذا المنطلق، يتجه مستقبل الحروب في الشرق الأوسط بصورة متزايدة نحو «الحرب الشبكية» و«الإغراق التكنولوجي»؛ أي الحروب التي تحل فيها أسراب الطائرات المسيّرة، والهجمات السيبرانية، والحرب المعلوماتية، وتعطيل البنى التحتية، محل المواجهات التقليدية واسعة النطاق.وفي البعد الاجتماعي والإدراكي، سعت الجمهورية الإسلامية أيضاً إلى تحويل الحرب إلى أداة لإعادة بناء الشرعية. فالإنتاج المكثف للمحتوى الإعلامي، وصناعة الروايات الرقمية، واستخدام الأنماط الثقافية العالمية في الحرب المعلوماتية، كلها مؤشرات على انتقال طهران من الدعاية الأيديولوجية التقليدية إلى نماذج أكثر تعقيداً من العمليات الإدراكية. ويُنظر إلى هذا التحول باعتباره جزءاً من تنافس أوسع على الرأي العام في دول الجنوب العالمي وعلى استغلال الانقسامات الداخلية داخل الغرب.وفي المجمل، تشير الرواية الغالبة في الأوساط التحليلية الدولية إلى أن الشرق الأوسط دخل مرحلة من عدم الاستقرار المزمن ولكن القابل للاحتواء؛ وهي وضعية لا يمتلك فيها أي طرف القدرة على إقصاء خصمه بالكامل، ما يدفع جميع الأطراف إلى الجمع بين الردع، والاستنزاف، وإدارة الأزمات. فلا إيران قادرة على تحويل «انتصار البقاء» إلى هيمنة إقليمية كاملة، ولا إسرائيل والولايات المتحدة قادرتان على فرض هزيمة حاسمة على طهران. والنتيجة هي تشكل نظام رمادي طويل الأمد، تتداخل فيه الحرب والتفاوض، والردع والاستنزاف، والتنافس والتعاون، بصورة متزامنة ومتشابكة.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.